http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2204) السنة الثامنة - الخميس (28) تموز 2011

صورة جنوب لبنان تظهر في البصرة

تحذيرات من اتخاذ "ميليشيات" زمام المبادرة في حل أزمة "مبارك"

□ بغداد / وائل نعمة

يجتمع عدد من الصيادين كل يوم في إحدى مقاهي الفاو، يرمون شباكهم جانباً، ويتبادلون الحديث عن اعتداءات تطولهم في أوقات الصيد من الجانب الإيراني بسبب "فوضى" الحدود، والحكومة تترك نهايات الموضوع مفتوحة، والوعود تتمدد ولا حل يلوح في الأفق.

"حكايات الاعتداء على العراق لا يمكن السكوت عنها"، هذا ما قاله صياد. ويضيف "مفاعل إيراني النووي، وتجاوزات على الآبار النفطية والأراضي العراقية، وقصف يومي على إقليم كردستان، وأخيرا ميناء مبارك، متى نخرج عن صمتنا".

ربما الحكومة أخيراً استمعت إلى أصوات صيادي البصرة وغيرهم، وقررت الخروج عن "سكوتها" مؤكدة عبر الناطق باسمها بأنها طالبت الكويت بوقف العمل في ميناء مبارك الذي اخذ الحديث عنه يطغي على مشاكل العراق الداخلية.

فقد أعلن وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ بأن الحكومة تعرب عن قلقها البالغ من إنشاء ميناء مبارك في ظل عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية التي تطمئن حكومة جمهورية العراق من إن مصالح العراق لا تتضرر في الحقوق الملاحية في خور عبد الله والمياه المشتركة وفقاً لقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي.

وأضاف الدباغ في بيان صحفي بأن الحكومة العراقية تطلب من الجانب الكويتي إيقاف العمل بإنشاء ميناء مبارك ريثما يتم التأكد من إن حقوق العراق في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر.

مؤكداً أن الحكومة العراقية تدعو الكويت وحفاظاً على العلاقات الأخوية بين البلدين إلى أن يتم التعاون من خلال اللجنة العراقية المكلفة بمتابعة هذا الموضوع بتزويدها بالمعلومات المطلوبة للوصول إلى موقف يحفظ حقوق العراق وشعبه.

قد يجمع بعض المراقبين على أن حديث الحكومة جاء متأخرا لاسيما وان "كتائب حزب الله العراق" سبقت الجميع بتهديدها الجانب الكويتي بوقف العمل وإلا ستكون العواقب غير حميدة -على حد وصفهم-، ويؤيد النائب جواد البزوني فكرة تنامي "ميليشيات" مسلحة تهدد دول الجوار، كما حدث في قضية "مبارك". مؤكدا بان البصرة قد تتحول إلى "جنوب لبنان".

> في خطوة جريئة الحكومة العراقية تطلب رسمياً من الكويتيين التوقف عن بناء مينائها والحفاظ على العلاقات الطيبة بين الطرفين في إشارة إلى انزعاج حكومة بغداد من الانتهاكات الكويتية

البزوني وهو نائب عن دولة القانون أشار في تصريح خص به "المدى" إلى الخطوة القادمة للحكومة العراقية هي التفاهم مع الجانب الكويتي، كاشفا عن وجود مقترح إدارة مشتركة للميناء بين البلدين، أو التهديد بغلق الحدود وعدم السماح بدخول البضائع إلى العراق، ما يؤدي إلى أن يكون الميناء من دون فائدة.

ولم يغفل البزوني احتمال لجوء العراق إلى الشكوى في الأمم المتحدة، مشددا على أن "مبارك" لا يمكن أن يعمل بدون موافقة الجانب العراقي لأنه صمم أساساً لإدخال البضائع إلى العراق. معولا في الوقت نفسه على مقترح الشراكة لإدارة الميناء لأنها الطريقة الوحيدة لكي يصبح "مبارك" فعالاً.

من جانب آخر يحذر البزوني وهو النائب عن مدينة البصرة من خطورة زيادة عدد الـ"الميليشيات" المسلحة في المدينة التي تهدد الكويت بوقف بناء الميناء. كاشفا عن وجود فكرة لدى عدد من الجهات تقارن بين مزارع سفوان وشبعا، على اعتبار أن لبنان خسرت أراضي لصالح إسرائيل، والعراق يخسر أراضيه لصالح دول الجوار.

وينوه النائب إلى أن مظاهر الاحتقان في البصرة وباقي المدن العراقية في ارتفاع خصوصا مع تكرر الاعتداءات على الصيادين وبناء المفاعل النووي، والتجاوز على الانبار النفطية، ما أثار سخطا شعبيا قد يحول البصرة أو أي مدن حدودية إلى ما يشبه بـ"جنوب لبنان" إذا لم تسرع الحكومة بحل القضايا العالقة مع دول الجوار وتتخذ مواقف قوية، لان ضعف ردود فعلها حول ميناء مبارك شجع ظهور "الميليشيات".

الجدير بالذكر أن مليشيات يتهمها الجيش الأميركي بتلقي الدعم من إيران قامت بتوجيه تهديدات إلى الشركات العاملة في بناء ميناء مبارك على الحدود البحرية بين الكويت والعراق.

وجاء في بيان لما تسمي نفسها بـ "حزب الله" العراقي" أن الشعب العراقي لن ينسى مواقف حكومة الكويت الداعمة لنظام صدام خلال حرب الثماني سنوات، فضلاً عن دخول الاستخبارات الكويتية مع قوات لتتولى حرق الوزارات العراقية وتخريب المؤسسات".

مضيفا "لن ينسى الشعب العراقي ما تقوم به حكومة الكويت الآن من بناء ميناء لخنق العراق اقتصادياً". وتضمن البيان تحذيراً للشركات العاملة في مشروع ميناء مبارك.

وذكر عبداللطيف في اتصال مع "المدى" أن حديث الحكومة العراقية عن ضرورة إيقاف الكويت العمل بميناء مبارك خطوة ايجابية لاسيما وان الاستمرار بهذا المشروع سيؤذي العراق سياسيا واقتصاديا وتنمويا. مشددا في الوقت نفسه على أن في حالة عدم استجابة الحكومة الكويتية إلى المطالب العراقية يمكن للأخير اللجوء إلى طرق الأبواب الدولية، وطلب إعادة ترسيم حدود المياه الإقليمية، والجرف القاري، لان الترسيم عام ١٩٩٣ لم يكن العراق ممثلا فيه، بل جرى فقط من الجانب الكويتي.

القاضي عبداللطيف وهو من سكنة البصرة يؤكد أن الوضع في المدينة متأزم، وان الحالة ستزداد ما لم تأخذ الحكومة موقفا حاسما من هذه القضية. متخوفا من أن يتخذ الشعب زمام المبادرة ويتعامل بصفته "سلطة"، لاسيما وان الاعتداءات ضد العراق تتكرر ومن كل جيرانه. مشيرا في الوقت نفسه إلى أن هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة مؤخرا ستهدئ الشارع البصري.

فيما استبعد عضو دولة القانون خالد الأسدي لجوء الحكومة العراقية إلى استخدام أو التهديد باستخدام القوة. متوقعا أن الحل يكمن في التحكيم الدولي.

الأسدي وفي اتصال مع "المدى" أكد أن كل الوسائل "السلمية" مفتوحة أمام العراق، وان العراق الجديد لن يلجأ بأي حال من الأحوال إلى استخدام القوة في التعامل مع دول الجوار. منوها إلى أن الحكومة لديها خطط إلى أسوأ الاحتمالات في التعامل مع مثل هكذا قضايا.

وراح النائب شوان محمد طه ينتقد التصريحات غير المسؤولة من بعض الجهات حول موضوع ميناء مبارك، مؤكدا على ضرورة تقوية العلاقات مع دول الجوار، لا تأزيم الموقف معهم.

طه وهو عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أشار في تصريح لـ"المدى" إلى أن أمام العراق خيارين، أما بتسوية الخلافات عن طريق التفاهمات، أو اللجوء إلى القوانين الدولية. موضحا أن "مبارك" يقع داخل الاراضي الكويتية، ولكن على الأخيرة ان تلتفت لمصالح العراق وعدم التأثير على وضعه الاقتصادي.

بالمقابل يتوقع شاكر كتاب ان خطوة الحكومة العراقية الأخيرة هي لكسب الوقت لجمع المعلومات عن الميناء.

كتاب وهو عضو العراقية نفى علمه بـ"سيناريوهات" الحكومة القادمة بعد طلب إيقاف العمل بـ"مبارك". مشددا في الوقت نفسه على أنه لم يظهر شيء ملموس حول هذا الموضوع، والعامل الأكثر ترجيحا في حل قضية "مبارك" ستكون عبر التحكيم الدولي.

كتابة على الحيطان

ماذا لو رحل الاميركان...؟

■ عامر القيسي

لنتفق مع السياسيين والقادة الأمنيين وتأكيدات رئيس الوزراء نوري المالكي من إن القوات الأمنية العراقية مجتمعة قادرة على ضبط الوضع الأمني، العصابات والقاعدة والميليشيات والصراعات السياسية التي تنذر بتفجير وضع عسكري، بعد انسحاب آخر جندي اميركي من الأراضي العراقية.

ولكن ماذا بشأن حماية حدود العراق وسيادته في البر والبحر والجو.. لن نأتي بكلام من جيبنا أو نقوّل الآخرين ما لم يقولوه، هو أن قواتنا في هذه المجالات غير مهيأة لمهمة حماية السيادة العراقية. وهذا أمر نتفق فيه مع القائلين به، والدليل، برغم إن القوات الاميركية المتواجدة على الأراضي العراقية "بحدود ٥٠ ألفاً"، فان دول الجوار الشقيقة وغير الشقيقة، لم تتوان عن خرق السيادة العراقية "القصف الإيراني والتركي مع تهديدات الاجتياح بحجج واهية لا تصمد أمام المنطق"، التعدي على المصالح العراقية ومحاولات خنقه بحريا "ميناء مبارك أنموذجاً" والأخوة في سوريا لولا انشغالهم بتصفية الانتفاضة الشعبية عندهم لواصلوا دون هوادة "محاربة" الأمريكان على أراضينا بسواعد "الأشاوس" العرب من حثالات البشر، في الوقت نفسه الذي تشهد الجبهة الجولانية السورية صمت الأموات منذ أربع عقود في مواجهة الإسرائيليين!! والإخوة في السعودية، بانتظام يصدرون ألينا الفكر التكفيري لقتل العراقيين وليس الاميركان وهم في أحضان الاميركان، فيما تأخذ التدخلات الأخرى أشكالا مخفية متعددة ومنها على سبيل المثال صياغة التوجهات السياسية لبعض القوى في تركيا، والأدلة لا تحصى على اجتماعات وتنسيقات، وليس آخرها محاولات استغلال الاحتجاجات الجماهيرية لدينا لأهداف غير التي انبثقت من اجلها بل وحتى إلباسها لبوسا طائفيا.. كل هذا يحدث لنا بوجود الاميركان، وهم في حقيقة الأمر يتفرجون، وربما أصابتهم عدوى للإدمان العربي على الشجب والاستنكار، وهو أعلى رد فعل عربي على اجتياح عاصمة عربية مثل بيروت عام ١٩٨٢ من قبل القوات الإسرائيلية!!

علينا في ضوء هذا الواقع أن نكون بمستوى مسؤولية ما يمكن أن يحدث لنا فيما لو أخفقنا في التعامل مع الوجود الاميركي في العراق، وهو وجود راحل، حتى وان طال الزمن، فيما تبقى الجغرافية عاملا مهما في صياغة إستراتيجية سياسية وعسكرية تحمي العراق وشعبه من أطماع الآخرين وليس مصالحهم، لان الأطماع هي اخذ من حقوق الآخرين فيما المصالح هي حقوق مشروعة يجري التفاهم بشأنها بين الدول.

هل تسير "نخبنا" السياسية المتصدية للعملية السياسية، في الطريق الذي يؤمن المصالح العراقية أم أنهم منشغلون بالتسقيط السياسي والمزايدات الوطنية. صرح احد المسؤولين لوسائل إعلامية، أن معظم السياسيين يريدون بقاء القوات الاميركية، في حين يواصلون مزايداتهم "الوطنية" في الفضائيات واستعراض عضلاتهم، لطرد المحتل الغاشم الذي أجلسهم على كراسي الحكم، ويلقون بالمسؤولية على بعضهم البعض. والمفارقة أن أحداً من هؤلاء السياسيين لم يطرح مقترحا لاستفتاء شعبي على سبيل المثال، لأنهم لا يفكرون أصلا بوجهات نظر الجماهير التي كانوا إلى قبل أشهر يستجدون أصواتها بالبطانيات والمدافئ والدولارات.

وبالرغم من أن الناس لا تعرف ما يحدث في الظلام، إلا أن الجو العام في رسائل سياسيينا يشير إلى أن الجماعة لدينا لا يتعاملون مع موضوع بهذه الخطورة بالجدية اللازمة وربما يعتبرونه مشابها لمناقشة مشروع قانون منع التدخين في الأماكن العامة!!

أعلام

الكناني: سنخرج الاميركان من خلال مجلس الأمن

■ قال أمين عام تيار الأحرار أمير الكناني انه "في حال وجود نية لدى الولايات المتحدة لإبقاء بعض قواتها في العراق، فسنجبر الحكومة العراقية باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ موقف ضد بقاء تلك القوات".

وأضاف الكناني وهو نائب عن التحالف الوطني بالقول "من الضروري أن تتخذ الأطراف السياسية العراقية موقفاً من هذه القضية" مشيراً إلى "خروقات القوات الاميركية في العراق تعدت جميع الحدود، وفي حال لم تقم الولايات المتحدة بالانسحاب الكامل من بلدنا فان السبيل الوحيد لتخليص العراق من هو رفع دعوى في مجلس الأمن الدولي".

الجنابي: لن نصوت على البرنامج الحكومي

■ توقع النائب عن ائتلاف العراقية مظهر الجنابي عدم تصويت كتلته على البرنامج الحكومي.

وقال الجنابي أن تسليم البرنامج الحكومي إلى مجلس النواب جاء في وقت متأخر لان الاتفاق كان على ان يقدم رئيس الوزراء كل شهر ماتوصلت اليه الحكومة".

وأضاف أن"البرنامج الحكومي غير واف لكل المتطلبات وسوف يرجعنا إلى نقطة الصفر، لأن ما أنجز في السنوات السابقة افضل مما انجز في الوقت الحاضر، وخاصة فيما يخص الوزارات الأمنية لم يقدم أي شيء لهذه الوزارات على الرغم من انها اهم الوزارات والتي حصل فيها الكثير من الخروقات."

الحلي: علينا سن قوانين للحفاظ على البيئة

■ دعا عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني وليد الحلي الحكومة والبرلمان بوضع قوانين التخلص من التلوث البيئي في العراق ضمن اولوياتها.

واضاف إن الرصد المبكر للتلوث البيئي يعتبر من أولويات الدول المتطورة، وتعقد المؤتمرات في العالم من اجل وضع حد للتغيرات المناخية في العالم نتيجة عدة عوامل منها تقليص طبقة الأوزون حول غلاف الأرض لتفاعلها مع مركبات الفلورين المنبعثة بشكل رئيسي من معامل تصنيع المبردات. وأشار إلى إنه أجرى أبحاثا في مجالات تلوث الطعام والتلوث بالغازات المنبعثة التي تؤثر على صحة الإنسان بشكل تدريجي.

بغداد أغلقت برنامجها النووي بعد غزو الكويت

تقارير تجاهلها الاميركان: العراق لم يملك أسلحة الدمار الشامل

□ عن: أفكار عن العراق

في عام ٢٠٠٠ بدأت وكالة المخابرات المركزية ببرنامج سري للاتصال بأقرباء العلماء العاملين في البرامج النووية العراقية و أسلحة الدمار الشامل المقيمين في الولايات المتحدة. و على مدى سنوات حاولت الوكالة تجنيد عملاء لها في العراق. الذي علمته الوكالة هو أن صدام حسين لم يعد يمتلك أي برنامج أسلحة منذ التسعينات. إلا أن ذلك لم يكن يتناسب مع منظور الوكالة للعراق، لذا فقد تجاهلت هذه التقارير وتمسكت برأيها إن العراق مستمر في العمليات النووية وأسلحة الدمار الشامل. بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، تبين بان الأقرباء كانوا على صواب و أن الوكالة على خطأ. هذه العملية الاستخبارية الناجحة كانت مثالاً رائعاً لكيفية اقتناع الوكالة بان العراق يمتلك أسلحة الدمار وتجاهلها لكل ما يناقض هذا الاعتقاد.

على مدى عقود حاولت الولايات المتحدة تجنيد عملاء لها في العراق. و كان صدام يمسك زمام كل الأمور في البلاد من خلال استخدام الكثير من الوسائل لغرض كسب الدعم الجماهيري. كما كانت هناك عدة دوائر استخبارية مختلفة تتابع قطاعات البلاد المختلفة، على رأسها إن صدام انشأ شبكة معقدة من عائلته وأقربائه من مدينة تكريت والذين يشكلون دائرته الداخلية.

في التسعينيات، حاولت الوكالة و فشلت في اختراق العراق قبل وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١. عندما صار الأمر يتعلق بأسلحة الدمار الشامل بدأت الولايات المتحدة بالاعتماد كليا على مفتشي الأمم المتحدة المتواجدين في العراق من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨.

هذا الفريق كان يجول في أي موقع مشكوك فيه في العراق. وبدأت مشكلة الولايات المتحدة عندما غادر فريق المفتشين.

في ظل هذا الفراغ المعلوماتي ظهر تشارلي آلين الذي يعمل مديرا لجمع المعلومات في وكالة المخابرات المركزية.

في عام ١٩٩٨ بدأ الين بالبحث عن وسائل جديدة لجمع البيانات عن العراق، بعد عامين توصل الى خطة للاتصال بأفراد عوائل العلماء العاملين في برنامج الأسلحة العراقية، واتصل بحوالي ٣٠ منهم، و تحدث جيمس رايزن من نيويورك تايمز إلى احدهم، سوسن الحداد، الطبيبة التي تسكن كليفلاند في اوهيو.

في مايس ٢٠٠٢ اتصل احد ضباط المخابرات بها و طلب منها العودة للعراق والتحدث مع أخيها سعد توفيق المهندس الذي تدرب في بريطانيا ويعمل في البرنامج النووي. أرادت الوكالة أن تعرف ما إذا كان توفيق سيكذب أو لن يجيب على الأسئلة الخاصة بأسلحة صدام. وافقت سوسن وخضعت لتدريبات دامت أسابيع. وفي أيلول انطلقت إلى العراق. عندما التقت أخاها و تحدثا، قال إن من المستحيل عليه أن يغادر العراق، ثم بدأت بالأسئلة التي هيأتها الوكالة. قال توفيق بان البرنامج النووي توقف وانتهى في التسعينيات بعد حرب الخليج لعدم توفر المزيد من التمويل، و افتقار العراق إلى التجهيزات والمواد لإعادة العمل بالمشروع وليس هناك مقترح لإنعاشه. كما فند توفيق قصة أن العراق قد حاول شراء اليورانيوم الأصفر من النيجر.

سألت سوسن أخاها عن خضر عبدالعباس حمزة العالم النووي العراقي السابق الذي كتب بان صدام أعاد جهوده لبناء قنبلة ذرية، فأجاب توفيق بان حمزة لم يكن يعرف شيئا وانه يتحدث هكذا لمجرد جمع المال. أخيرا اخبر توفيق أخته بأنه يأمل أن كلامه قد يوقف الحرب لكن للأسف لم يحصل ذلك. عند عودتها الى كليفلاند اوجزت شهادة أخيها، الا أنهم رفضوا ذلك و اعتقدوا أن أخاها يكذب. العلماء الآخرون البالغون ٢٩ الذين تم الحديث مع أقربائهم ادعوا أيضاً عدم وجود أسلحة دمار شامل او برامج نووية في العراق. أخذت الوكالة هذه المعلومات و لم تفعل شيئا حيالها لأنهم لم يصدقوا شيئا من كلام العلماء، لذا لم يتم توزيع هذه التقارير داخل الوكالة او الحكومة. و استمرت الوكالة بادعاءاتها بشأن البرامج النووية العراقية وأسلحة الدمار الشامل، و كانت حملتها بعد حرب الخليج أوسع مما قبلها وهي مبنية على افتراضات أكثر مما على أدلة دامغة. و كانت هذه هي الصورة التي قدمت للكونغرس من اجل إقناعه بضرورة الحرب.

كانت قيادة الوكالة متمسكة جدا بفرضياتها عن البرامج العراقية لدرجة أنها تجاهلت الآراء الأخرى قبل و بعد ٢٠٠٣. في أواخر ٢٠٠٢ عاد مفتشو الأسلحة الدوليون إلى العراق و ذكروا في تقاريرهم أن المؤسسات التي زاروها لازالت على حالها ومغلقة كما تركوها في ١٩٩٨. و في شباط اصدر المفتشون تقريرهم الرسمي إلى مجلس الأمن بعدم وجود برامج أسلحة فعالة في البلاد، إلا أن ذلك لم يؤخذ به. و بعد أحداث ٢٠٠٣ و عدم العثور على الأسلحة، استمر مدير الوكالة تينيت بالاعتقاد بأنهم سيعثرون عليها واستغرق الوقت عاما بعد الحرب لكي يغير تينيت رأيه. كان صدام يعتقد بان القنبلة النووية هي الوسيلة التي تجعل العراق من بين الدول الكبرى في العالم، إلا أن حرب الخليج ١٩٩١ و مفتشي الأمم المتحدة و العقوبات الدولية قد وضعت حدا لأحلامه. و قررت بغداد اخيرا غلق برنامجها و نقل العلماء إلى مرافق أخرى. كانت الولايات المتحدة تجهل كل هذا لأنها لم تكن تعرف ما يحصل داخل العراق بعد أن غادر المفتشون عام ١٩٩٨. و فشلت محاولات تجنيد جواسيس داخل البلاد، لكن عندما اتصل تشارلي الين بثلاثين عالماً من برامج الأسلحة العراقية، صار للولايات المتحدة دليل قاطع بعدم وجود ما يجلب الشك في العراق. وبدلا من تحليل تلك المعلومات والحكايات واستخدامها في المزيد من البحوث، فقد انصرفوا عنها لأنها لا تناسب افتراضاتهم. لم يكن ذلك بسبب كون الوكالة تكذب بشأن صدام، بل لأنها كانت تعتقد أن العمل جار في البرامج و لم يستطع شيء أن يغير اعتقادهم هذا. لم تستطع الوكالة و غيرها أن تفهم بان العراق قد تخلى عن امتلاك الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية، كل هذا يسلط الضوء على الفشل الكبير الذي ارتكبته الوكالة و الذي قاد إلى سقوط بغداد عام ٢٠٠٣.

■ ترجمة المدى